Journal Of the Iraqia University (75-7) April (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

المسؤولية القانونية للتاجر وأثرها في المعاملات التجارية

ريتاج عباس عبد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المسؤولية القانونية للتاجر وأثرها في المعاملات التجارية من خلال تحليل الإطار القانوني للالتزامات العقدية والتقصيرية للتاجر ودراسة تأثير هذه المسؤولية على حماية الأطراف واستقرار العقود والثقة في السوق التجاري. اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والتطبيقي حيث تم تحليل النصوص القانونية ودراسة أحكام قضائية وإعداد جداول تطبيقية توضح أثر المسؤولية القانونية عمليًا. أظهرت النتائج أن المسؤولية القانونية للتاجر تلعب دورًا حيويًا في حماية المتعاملين وتعزيز الثقة وتحقيق التوازن بين حرية التجارة وحماية الأطراف مع وجود فجوة في التطبيق العملي تتطلب تحسين الرقابة والقضاء. **الكلمات المفتاحية:** المسؤولية القانونية ، التاجر ، المعاملات التجارية ، الالتزامات العقدية والتقصيرية ، حماية الأطراف

ا. المقدمة

تُعد المسؤولية القانونية للتاجر من الأسس الجوهرية التي يقوم عليها تنظيم المعاملات التجارية، إذ تمثل الأداة القانونية الأساسية لضمان الالتزام بالحقوق والواجبات في المجال التجاري. فالتاجر باعتباره أحد الأطراف الرئيسيين في المعاملات التجارية يقع على عاتقه التزام واضح بالقوانين والأنظمة التي تنظم علاقاته مع الأطراف الأخرى سواء كانوا تجارًا آخرين أو مستهلكين بما يحمي حقوقهم ويحقق العدالة التجارية.تنبع أهمية دراسة المسؤولية القانونية للتاجر من الدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق التوازن بين حرية ممارسة النشاط التجاري وحماية المتعاملين من التعسف أو الإضرار. فهي لا تقتصر على العقوبات والتعويضات فقط بل تشمل دورها الوقائي الذي يسهم في تعزيز الثقة بين المتعاملين وضمان استقرار المعاملات التجارية مما يخلق بيئة تجارية أكثر شفافية وعدالة.كما يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار القانوني للالتزامات العقدية والتقصيرية للتاجر واستكشاف أثر هذه الالتزامات على الواقع العملي للمعاملات التجارية. وقد أظهرت الدراسات الأولية والفجوة الملاحظة بين النصوص القانونية وتطبيقها العملي وجود حاجة ماسة لفهم كيفية تفعيل المسؤولية القانونية بشكل يضمن حماية الأطراف واستقرار السوق مع تقديم حلول عملية لمعالجة نقاط القصور في التطبيق.ويستند البحث إلى منهجية (وصفية وتحليلية وتطبيقية) حيث تم دراسة النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية القانونية للتاجر وتحليل الأحكام القضائية ذات الصلة وربط النتائج بالواقع التجاري من خلال جداول توضيحية تبين أثر المسؤولية القانونية على حماية الأطراف واستقرار العقود وتعزيز الثقة.كما يسلط البحث الضوء على أهمية المسؤولية القانونية في حماية المتعاملين من المخاطر التجارية وضمان تنفيذ العقود بدقة ومنع التعسف واستغلال الحقوق مما يجعلها أداة ضرورية لنجاح النشاط التجاري وتحقيق العدالة في السوق.

أهداف البحث

١. تحديد الإطار القانوني للمسؤولية العقدية والتقصيرية للتاجر.
٢. دراسة أثر المسؤولية القانونية على حماية أطراف المعاملات التجارية.
٣. تحليل دور المسؤولية القانونية في استقرار العقود التجارية والثقة في السوق.
٤. تقييم فعالية تطبيق المسؤولية القانونية للتاجر في الواقع العملي.
٥. تقديم توصيات عملية لتعزيز الالتزام بالقوانين التجارية وتقليل المخالفات.

أهمية البحث

- يساهم البحث في توضيح دور المسؤولية القانونية للتاجر في حماية الأطراف وتحقيق العدالة التجارية.
- يقدم أسسًا لتطوير الرقابة القانونية والتطبيق القضائي على المخالفات التجارية.

- يعزز فهم العلاقة بين النظرية القانونية والواقع العملي في السوق التجاري.
- يتيح للباحثين والممارسين القانونيين استخدام نتائج البحث في تحسين النظام التجاري والقوانين ذات الصلة.
- يساهم في رفع مستوى الوعي القانوني للتجار حول التزاماتهم وآثار المسؤولية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين النصوص القانونية المتعلقة بالمسؤولية القانونية للتاجر وتطبيقها العملي في السوق التجاري حيث يؤدي التأخير في الإجراءات القضائية أو ضعف الرقابة إلى تعرض الأطراف المتعاملة لمخاطر قانونية وتجارية ويحد من استقرار المعاملات والثقة في البيئة التجارية.

الدراسات السابقة

١: **دراسة محمد علي عبده (المسؤولية المدنية المترتبة في التعاقد عن بُعد) ٢٠٢٤**ان المسؤولية المدنية الذي تترتب على التعاقد عن بعد أ صبح أحد الوسائل الرئيسية لإبرام الصفقات التجارية والاتصال بالخدمات في العصر الحالي حيث يمكن للأفراد والشركات التفاوض وتنفيذ العقود دون الحاجة للتواجد الجسدي في نفس المكان. ومع تزايد استخدام التعاقد عن بُعد تنشأ مسائل متعلقة بالمسؤولية المدنية في حال وقوع خلافات أ و مخالفات.

٢: **دراسة حبيب عبد الرحمن علي (مسؤولية الناقل البري عن الإخلال بضمان سلامة الراكب أو المسافر في الحوادث المفاجئة في القانون اليمني والمصري دراسة مقارنة) ٢٠٢٣**يرتب عقد النقل البري للأشخاص وهو من العقود التجارية على عاتق الناقل عددا من الالتزامات أهمها ا لالتزام بضمان سلامة الراكب أو المسافر وهو التزام بتحقيق نتيجة تتمثل في وصول الراكب أو المسافر إلى المكان المتفق عليه سالما معافى في الموعد المحدد فإذا أصيب الراكب أو المسافر بضرر أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر وهي مسئولية عقدية تستند إلى ع قد النقل المبرم بينهما وما على الراكب أو المسافر إلا إثبات وقوع الضرر الذي تعرض له دون حاجة لإثبات خطأ الناقل.إذا أراد الناقل أن ينفي المسئولية عن نفسه فلا يكفي أن يقوم بإثبات أنه بذل العناية اللازمة لضمان سلامة الراكب أو المسافر وإنما عليه أن يثبت أن الضرر نشأ عن عنصر أجنبي كالقوة القاهرة أو خطأ الراكب أو المسافر أما الأضرار التي تسببها الحوادث المفاجئة المتصلة بنشاط الناقل وما في حكمها فيظل ا لناقل مسئولاً عنها .

٣: **دراسة عبد الرزاق عمر جاجان ومحمد قابل السلمي (الوضع القانوني للشريك خلال قيام شركة التضامن التجارية) ٢٠٢٣**تستهدف هذ ه الدراسة الأحكام النظامية للشريك في شركات التضامن التجارية حال قيام الشركة، فالشريك في شركة التضامن هو ذلك الشخص الذي يقوم ب تقديم حصة في هذه الشركة وقد تكون هذه الحصة نقدية أو عينية، وقد يكون تقديم الحصة من طرف هذا الشريك عملاً ولا يمكن الوصول إلى تأ سيس شركة دون توافر شرط الرضا أي اتفاق الشريك على اعتبار أن الشركة هي عقد يجب أن يتحقق فيه الرضا وشرط الأهلية القانونية لغايات ممارسة العمل التجاري فلا يجوز للقاصر أن يكون شريكا متضامنا لأنه لا يستطيع أن يكون تاجراً وذلك لانعدام الأهلية ويتولى إدارة شركة الت ضامن الشركاء فيها.

الفرق بين الدراسات السابقة والحالية

تتناول الدراسات السابقة عدة محاور متعلقة بالمسؤولية القانونية في مجال المعاملات التجارية إلا أن كل دراسة ركزت على جانب محدد أو حالة معينة.

أولًا: دراسة محمد علي عبده (٢٠٢٤) حول المسؤولية المدنية المترتبة في التعاقد عن بُعد ركزت على العقود التي يتم إبرامها دون الحاجة لتواجد الأطراف في نفس المكان وما ينشأ عنها من مسائل قانونية عند وقوع خلافات أو مخالفات. بينما الدراسة الحالية تتجاوز هذا الإطار لتشمل المسؤولية القانونية للتاجر في جميع أنواع المعاملات التجارية سواء كانت مباشرة أو عبر وسائل إلكترونية مع التركيز على أثر المسؤولية القانونية على حماية الأطراف واستقرار العقود وتعزيز الثقة في السوق التجاري.

ثانيًا: دراسة د. حبيب عبد الرحمن علي (٢٠٢٣) تناولت مسؤولية الناقل البري عن الإخلال بضمان سلامة الراكب أو المسافر في الحوادث المفاجئة. ركزت هذه الدراسة على مسؤولية عقدية محددة تتعلق بالنقل البري، حيث يتحمل الناقل مسؤولية الضرر الواقع على الركاب سواء كان نتيجة خطأه أو نتيجة أفعال تابعيه أو عيب في وسائل النقل. بينما الدراسة الحالية تتعامل مع المسؤولية القانونية للتاجر بشكل عام وتشمل جميع أنواع المعاملات التجارية مع ربط الالتزامات القانونية بالتطبيق العملي وتحليل أثر المسؤولية على الاستقرار التجاري والثقة بين المتعاملين.

ثالثًا: دراسة عبد الرزاق عمر جاجان ومحمد قابل السلمي (٢٠٢٣) ركزت على الوضع القانوني للشريك في شركات التضامن التجارية وبيّنت مسؤولية الشريك الشخصية والتضامنية عن ديون الشركة وأثر الانضمام للشركة على اكتساب الصفة التجارية. الدراسة الحالية فهي أوسع نطاقًا حيث تتناول مسؤولية التاجر بشكل عام في جميع المعاملات التجارية مع تحليل آثار المسؤولية القانونية على حماية الأطراف واستقرار العقود وتعزيز الثقة وتقييم فعالية التطبيق العملي للنصوص القانونية.

١. الإطار النظري

١.١ المركز القانوني للتاجر

يُعد تحديد المركز القانوني للتاجر من المسائل الجوهرية في القانون التجاري إذ يترتب عليه إخضاع الشخص لنظام قانوني متميز يختلف عن القواعد العامة المطبقة على غير التجار. فالمشرّع ينظر إلى التاجر بوصفه عنصرًا فاعلًا في الحياة الاقتصادية يقوم بدور محوري في تداول الثروة وتحريك النشاط الاقتصادي مما يبرر إخضاعه لقواعد خاصة تراعي طبيعة المعاملات التجارية القائمة على السرعة والائتمان وتحمل المخاطر.[١] ولا يقتصر المركز القانوني للتاجر على منحه أهلية ممارسة الأعمال التجارية بل يتجاوز ذلك إلى فرض التزامات قانونية دقيقة وتنظيم مسؤولياته على نحو أكثر صرامة بما يحقق التوازن بين حرية التجارة من جهة، وحماية الغير واستقرار المعاملات من جهة أخرى.[٢]

١.١.١ التعريف القانوني للتاجر

يُعرَّف التاجر قانونًا بأنه: كل شخص يباشر الأعمال التجارية على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه الخاص.ويستفاد من هذا التعريف أن المشرّع لم يربط صفة التاجر بالشكل الاجتماعي أو بالمكانة الاقتصادية وإنما ربطها بطبيعة النشاط وطريقة ممارسته. فالعبرة ليست بحجم المشروع بل بكون النشاط تجاريًا ويمارس بصورة منتظمة ومهنية. ويندرج تحت مفهوم التاجر نوعان رئيسيان:[٣]

أولًا: التاجر الشخص الطبيعي

وهو الفرد الذي يمارس النشاط التجاري بشكل مستقل ويتحمل شخصيًا جميع النتائج القانونية والمالية المترتبة على نشاطه وتندمج ذمته المالية التجارية بذمته المدنية مما يجعله مسؤولًا عن ديونه التجارية في جميع أمواله.

ثانيًا: التاجر الشخص المعنوي (الشركات التجارية)

تكتسب الشركات صفة التاجر إما بشكلها القانوني (كالشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة) أو بموضوع نشاطها إذا كان تجاريًا. وتكون الشخصية المعنوية للشركة مستقلة عن شخصية الشركاء فتتحمل هي الالتزامات التجارية باسمها ولحسابها.[٤]

١.١.٢ شروط اكتساب صفة التاجر

أولًا: مزاولة عمل تجاري

يجب أن يكون النشاط الذي يباشره الشخص من الأعمال التي يضفي عليها القانون الصفة التجارية، سواء كانت تجارية بطبيعتها (كالشراء لأجل البيع او الصناعة او النقل او البنوك) أو بالتبعية أو بالشكل.وبالتالي، لا يكتسب الشخص صفة التاجر إذا اقتصر نشاطه على أعمال مدنية بحتة ولو حقق منها أرباحًا.[٥]

ثانيًا: الاحتراف

الاحتراف يعني اتخاذ العمل التجاري حرفة معتادة ومستمرة، بحيث يشكل مصدرًا رئيسيًا أو منتظمًا للرزق.ويُستدل على الاحتراف من تكرار الأعمال وتنظيم المشروع وظهور الشخص بمظهر من يزاول التجارة بصورة مستقرة. أما العمل العرضي أو المنفرد فلا يكفي لاكتساب الصفة.[٦]

ثالثًا: مباشرة النشاط باسم الشخص ولحسابه الخاص

يشترط أن يمارس الشخص النشاط مستقلًا ويتحمل مخاطره.فمن يعمل لحساب غيره كالموظف أو المدير أو الوكيل لا يكتسب صفة التاجر لأن نتاج العمل وآثاره القانونية تعود إلى الأصيل لا إلى من باشر العمل ماديًا.

رابعًا: الأهلية التجارية

نظرًا لما تنطوي عليه التجارة من مخاطر مالية وتعقيدات قانونية يشترط أن يكون من يكتسب صفة التاجر متمتعًا بالأهلية القانونية الكاملة.وقد يسمح القانون للقاصر بممارسة التجارة في حالات استثنائية وبشروط خاصة غير أن الأصل هو ضرورة توافر أهلية التصرف الكاملة.[٧]

١.١.٣ أهمية الصفة التجارية في ترتيب المسؤولية القانونية

تظهر الأهمية العملية لصفة التاجر في الآثار القانونية الواسعة التي تترتب عليها، خاصة في مجال المسؤولية:

١. الخضوع لالتزامات مهنية خاصة

بمجرد اكتساب الشخص صفة التاجر يلتزم بمجموعة من الواجبات المهنية التي لا تُفرض على غيره، مثل:

- القيد في السجل التجاري
- مسك الدفاتر التجارية وفق ضوابط محددة
- احترام قواعد المنافسة المشروعة
- الالتزام بالأنظمة الضريبية والتجارية الخاصة .[٨]

٢. تشديد معيار المسؤولية

يفترض القانون في التاجر الخبرة واليقظة المهنية لذلك يُقاس سلوكه بمعيار التاجر الحريص لا الشخص العادي.فقد يُسأل عن أخطاء مهنية دقيقة ويُفترض علمه بالأعراف التجارية ولا يُقبل منه التذرع بالجهل بالقواعد المتخصصة التي يفترض إلمامه بها بحكم مهنته.[٩]

٣. الخضوع لنظام الإفلاس

إذا توقف التاجر عن دفع ديونه التجارية فإنه يخضع لنظام الإفلاس الذي يهدف إلى حماية الائتمان وتنظيم حقوق الدائنين.ويُعد الإفلاس نظامًا خاصًا لا يطبق على غير التجار ويترتب عليه آثار خطيرة مثل غلّ يد التاجر عن إدارة أمواله وإمكانية مساءلته عن الإفلاس بالتقصير أو بالتدليس.[١٠]

. نظام إثبات خاص

تتميز المعاملات التجارية بمرونة في الإثبات، إذ يجوز الإثبات فيها بجميع الطرق وتكون للدفاتر التجارية حجية في مواجهة التاجر.وهذا يعكس الثقة المفترضة في تنظيم التاجر لأعماله، ويعزز سرعة الفصل في المنازعات التجارية.

إن صفة التاجر تمثل نقطة تحول قانونية في حياة الشخص إذ تنقله من دائرة القواعد المدنية العامة إلى نطاق قانوني مهني متخصص، قوامه الحرية الاقتصادية من جهة، والانضباط القانوني المشدد من جهة أخرى.فكلما اتسع نطاق حرية التاجر في مباشرة النشاط وتحقيق الربح اتسع بالمقابل نطاق مسؤوليته والتزاماته حمايةً للثقة والاستقرار في المعاملات التجارية.

١.٢ الالتزامات القانونية للتاجر

تُعد الالتزامات القانونية للتاجر من الركائز الأساسية التي يقوم عليها التنظيم القانوني للنشاط التجاري. فإذا كانت صفة التاجر تُكسب صاحبها مركزًا قانونيًا متميزًا، فإنها في المقابل تُخضعه لنظام التزامات دقيق يهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات وحماية الائتمان وضمان استقرار الحياة الاقتصادية.وتتميز هذه الالتزامات بأنها تتخذ طابعًا مزدوجًا فهي من جهة التزامات تنظيمية ومهنية يفرضها القانون بحكم احتراف التاجر للنشاط ومن جهة أخرى التزامات موضوعية تنشأ عن مباشرته للمعاملات التجارية مع الغير.[١١]

١.٢.١ الالتزامات المهنية والقانونية

يقصد بالالتزامات المهنية تلك الواجبات التي تنشأ في ذمة التاجر بمجرد اكتسابه الصفة التجارية، بصرف النظر عن وجود علاقة تعاقدية محددة.

أولًا: الالتزام بالقيد في السجل التجاري

يُعد القيد في السجل التجاري نظامًا قانونيًا للإشهار، يهدف إلى تمكين الغير من الوقوف على البيانات الجوهرية المتعلقة بالتاجر كاسمه التجاري ونشاطه ومقره وأي تعديلات تطرأ على وضعه القانوني.

ويترتب على هذا الالتزام آثار قانونية مهمة، من أبرزها:

- عدم جواز الاحتجاج على الغير بالبيانات غير المقيدة
- خضوع التاجر للجزاءات المقررة في حال الإخلال بواجب القيد[١٢]

ثانيًا: الالتزام بمسك الدفاتر التجارية

يفرض القانون على التاجر مسك دفاتر تجارية وفق ضوابط شكلية وموضوعية بحيث تعكس حقيقة نشاطه ومركزه المالي. وتؤدي هذه الدفاتر وظائف قانونية متعددة:

- وسيلة لإثبات الحقوق والالتزامات
- أداة لتمكين القضاء من مراقبة سلوك التاجر

◆ أساس لتحديد ما إذا كان التاجر قد تصرف بحسن إدارة أو بإهمال جسيم، خاصة في حالات الإفلاس.[١٣]

ثالثًا: الالتزام باحترام القواعد المهنية والأعراف التجارية

تُعتبر الأعراف والعادات التجارية مصدرًا مكمّلًا للقواعد القانونية ويلتزم التاجر باحترامها بحكم انتمائه إلى الوسط المهني. ويُعد الخروج عن السلوك المهني المألوف كالغش أو التضليل أو الإضرار المتعمد بالمنافسين خطأً مهنيًا يرتب مسؤولية مدنية وقد يُشكل أحيانًا جريمة تجارية.[١٤]

رابعًا: الالتزامات التنظيمية ذات الصلة بالمصلحة العامة

تشمل هذه الالتزامات الخضوع للأنظمة الضريبية والرقابية ومتطلبات التراخيص وقواعد حماية المستهلك.وهنا يظهر البعد العام للنشاط التجاري، إذ لم يعد نشاطًا فرديًا محضًا، بل نشاطًا ذا أثر اجتماعي واقتصادي يخضع لرقابة الدولة حمايةً للمصلحة العامة.[١٥]

١.٢.٢ الالتزامات الناشئة عن ممارسة النشاط التجاري

إلى جانب الالتزامات التنظيمية تترتب في ذمة التاجر التزامات قانونية مصدرها مباشرته للعمليات التجارية وتعاملاته مع الغير.

أولًا: الالتزام بحسن النية : يُعد حسن النية مبدأً عامًا يحكم تنفيذ الالتزامات غير أن تطبيقه في المجال التجاري يأخذ طابعًا مشددًا إذ يُفترض في التاجر الخبرة والاحتراف.فإن أي سلوك ينطوي على غش أو تضليل أو استغلال غير مشروع يُعد إخلالًا بالتزام قانوني يوجب المسؤولية.

ثانيًا: الالتزام بضمان العيوب: يلتزم التاجر بضمان خلو السلع أو الخدمات التي يقدمها من العيوب الخفية التي تنقص من قيمتها أو تحول دون الانتفاع بها. ويُعد هذا الالتزام تطبيقًا للقواعد العامة في ضمان العيوب غير أن نطاقه في المعاملات التجارية يكون أوسع نظرًا للطابع المهني للتاجر.[١٦]

ثالثًا: الالتزام بالإعلام والتبصير: في ضوء التطور الحديث للقانون التجاري وحماية المتعاملين برز التزام التاجر بإعلام المتعاقد معه بالبيانات الجوهرية المتعلقة بالسلعة أو الخدمة.ويُعتبر الإخلال بهذا الالتزام سببًا لقيام المسؤولية بل وقد يؤدي إلى إبطال العقد إذا ثبت أن الرضا قد شابه غلط أو تدليس.[١٧]

رابعًا: الالتزام بعدم المنافسة غير المشروعة

يحظر القانون على التاجر اتباع وسائل تتعارض مع شرف المهنة أو تضر بالمنافسة السليمة، كاستعمال بيانات كاذبة أو تقليد العلامات أو الاعتداء على السمعة التجارية للغير.ويُعد هذا الالتزام تجسيدًا لمبدأ حرية التجارة المقيدة باحترام النظام العام الاقتصادي.[١٨]

١.٢.٣ العلاقة بين الالتزامات وصحة المعاملات التجارية

ترتبط الالتزامات القانونية للتاجر ارتباطًا وثيقًا بصحة المعاملات واستقرارها ويمكن إبراز هذه العلاقة في الجوانب الآتية:

أولًا: صون الرضا التعاقدي : يؤدي التزام التاجر بالإعلام وحسن النية إلى تكوين إرادة تعاقدية واعية لدى المتعامل معه، مما يحول دون قيام عيوب الرضا ويعزز صحة العقد.

ثانيًا: تعزيز مبدأ الثقة المشروعة: إن انتظام التاجر في مسك دفاتره وقيده في السجل التجاري يوفر ضمانة للغير ويعزز الثقة في التعامل معه، وهو ما يُعد أساس الائتمان التجاري.

ثالثًا: استقرار المعاملات وتقليل النزاعات : كلما التزم التاجر بالقواعد المهنية والقانونية، قلّت احتمالات المنازعات، وأصبحت المعاملات أكثر استقرارًا وقابلية للتنفيذ.

رابعًا: حماية النظام العام الاقتصادي : إن التزام التاجر بالقواعد المنظمة للمنافسة والشفافية لا يحمي المتعاقدين فحسب، بل يسهم في حماية السوق ككل، مما يجعل هذه الالتزامات ذات بعد يتجاوز العلاقة الفردية إلى المصلحة العامة.[١٩]

يتبين أن الالتزامات القانونية للتاجر ليست مجرد أعباء تنظيمية، بل تمثل نظامًا قانونيًا متكاملاً يهدف إلى ضبط السلوك المهني للتاجر، وتحقيق التوازن بين حرية النشاط الاقتصادي ومتطلبات النظام العام وحماية الثقة في المعاملات.

١.٣ النظام القانوني لمسؤولية التاجر

تمثل مسؤولية التاجر الإطار القانوني الذي يضبط سلوكه المهني ويكفل حماية الثقة في المعاملات التجارية.التاجر ليس شخصًا عاديًا في نظر القانون بل هو محترف يفترض فيه الإلمام بقواعد السوق وأعرافه والقدرة على تقدير المخاطر ومن ثم يخضع لمعيار مسؤولية أشد من المطبق في المجال المدني.[٢٠]

وتنبع أهمية هذا النظام من أن النشاط التجاري يقوم أساسًا على الائتمان والثقة وسرعة التعامل مما يقتضي توفير حماية قانونية فعالة لكل من يتعامل مع التاجر سواء كان متعاقدًا معه أو من الغير الذين قد يتأثرون بنشاطه.وعلى هذا الأساس تنقسم مسؤولية التاجر إلى نوعين رئيسيين:

- مسؤولية عقدية: مصدرها الإخلال بالتزام ناشئ عن عقد
- مسؤولية تقصيرية: مصدرها الإخلال بواجب قانوني عام بعدم الإضرار بالغير

١.٣.١ المسؤولية العقدية للتاجر

تقوم المسؤولية العقدية عندما يُخلّ التاجر بالتزام نشأ بموجب عقد تجاري صحيح فيترتب على ذلك ضرر يصيب المتعاقد الآخر.

أولًا: الأساس القانوني للمسؤولية العقدية

الأساس الجوهري للمسؤولية العقدية هو مبدأ القوة الملزمة للعقد الذي يقضي بأن العقد شريعة المتعاقدين ويجب تنفيذه طبقًا لما اشتمل عليه وبحسن نية.وفي البيئة التجارية يتعزز هذا المبدأ باعتبار أن استقرار المعاملات يتوقف على احترام الالتزامات التعاقدية بدقة وسرعة.[٢١]

وتتطلب المسؤولية العقدية توافر الأركان الآتية:

١. وجود عقد صحيح مستوفٍ لأركانه وشروطه

٢. إخلال المدين (التاجر) بالتزامه العقدي سواء بعدم التنفيذ أو بالتأخير أو بالتنفيذ المعيب

٣. وقوع ضرر يصيب الدائن

٤. علاقة سببية بين الإخلال والضرر

ثانيًا: طبيعة الخطأ في العقود التجارية

يتميز الخطأ العقدي في المجال التجاري بكونه خطأ مهنيًا إذ يُقاس سلوك التاجر بمعيار الشخص المحترف الحريص، لا الشخص العادي. ويترتب على ذلك:

- اتساع نطاق الالتزام بالعناية
- مساءلة التاجر عن الإهمال المهني ولو كان يسيرًا
- افتراض علمه بالأعراف التجارية والعادات المهنية

فالتاجر المورّد مثلًا يلتزم بتسليم البضائع في الميعاد المتفق عليه وبالمواصفات المحددة، وأي إخلال بذلك قد يعرّضه للمسؤولية، حتى ولو لم يقصد الإضرار بالمتعاقد، لأن معيار المسؤولية هنا موضوعي يقوم على الإخلال بالالتزام ذاته.[٢٢]

١.٣.٢ المسؤولية التقصيرية للتاجر

أولًا: الخطأ التقصيري في النشاط التجاري

الخطأ التقصيري هو الإخلال بواجب قانوني عام يتمثل في عدم الإضرار بالغير.وفي المجال التجاري يُقاس هذا الخطأ بمعيار التاجر المهني الحريص ما يؤدي إلى تشديد نطاق المسؤولية.ومن أمثلة الخطأ التقصيري:

- طرح منتجات معيبة أو خطرة دون تحذير كافٍ
- الإهمال في تخزين مواد قد تسبب أضرارًا للغير
- نشر بيانات تجارية مضللة تؤثر في قرارات المتعاملين

ثانيًا: الغش التجاري والمنافسة غير المشروعة

يُعد الغش التجاري من أخطر صور الخطأ التقصيري ويتحقق عندما يتعمد التاجر تضليل الجمهور أو المتعاملين بوسائل احتيالية كبيع سلع مغشوشة أو بيانات كاذبة عن مصدر المنتج أو جودته.ويترتب على ذلك قيام مسؤولية مدنية وقد تقوم مسؤولية جنائية أيضًا بحسب جسامة الفعل.[٢٣] أما المنافسة غير المشروعة فتقوم عندما يستخدم التاجر وسائل تخالف القواعد القانونية أو الأعراف المهنية بقصد جذب عملاء الغير أو الإضرار بمنافسه، مثل:

- تقليد العلامات أو الأسماء التجارية
- الاعتداء على السمعة التجارية
- استغلال أسرار تجارية حصل عليها بطرق غير مشروعة

ثالثًا: العلاقة بين الضرر والمسؤولية

يشترط لقيام المسؤولية التقصيرية ثبوت ضرر محقق سواء كان:

- ضررًا ماديًا (خسارة مالية أو فوات ربح)
- ضررًا أدبيًا (المساس بالسمعة أو الاعتبار التجاري)
- كما يجب أن توجد علاقة سببية مباشرة بين خطأ التاجر والضرر.
- فإذا ثبت أن الضرر كان نتيجة سبب أجنبي أو قوة قاهرة انتفت المسؤولية.

١.٤ المبادئ القانونية العامة للمسؤولية التجارية

لا يقوم نظام المسؤولية التجارية على قواعد فنية مجردة فحسب، بل يستند إلى مجموعة من المبادئ القانونية العامة التي تعكس فلسفة المشرّع في تنظيم النشاط التجاري. فالتجارة بوصفها نشاطًا اقتصاديًا حرًّا تحتاج في الوقت ذاته إلى ضوابط قانونية تكفل حماية المتعاملين وتحقيق العدالة وضمان استقرار المعاملات.[٢٤]

١.٤.١ مبدأ حماية أطراف المعاملة

يُعد هذا المبدأ من أهم الدعائم التي يقوم عليها نظام المسؤولية في المجال التجاري. فالمعاملات التجارية تقوم غالبًا بين أطراف تختلف في الخبرة والقدرة الفنية مما قد يضع الطرف غير المحترف في مركز أضعف.[٢٥] ولذلك يتدخل القانون لإعادة التوازن من خلال:

- تشديد التزامات التاجر المهنية
- توسيع نطاق واجب الإعلام والشفافية
- تقرير ضمانات خاصة في بعض العقود (كالضمان في البيع التجاري)

١.٤.٢ مبدأ التوازن بين حرية التجارة والمسؤولية

حرية التجارة مبدأ أساسي في الأنظمة الاقتصادية الحديثة ويعني تمكين الأفراد من مزاولة النشاط التجاري واختيار وسائل الاستثمار وتحقيق الربح.غير أن هذه الحرية ليست مطلقة بل تقف عند حدود احترام القانون وحقوق الغير.[٢٦]

ومن هنا يظهر مبدأ التوازن بين الحرية والمسؤولية، حيث:

- يُسمح للتاجر بالمبادرة وتحمل المخاطر
- لكنه يُلزم بعدم الإضرار بالغير أو الإخلال بالثقة في المعاملات

فالمشرّع لا يهدف إلى تقييد النشاط التجاري، بل إلى تنظيمه بحيث لا تتحول حرية التجارة إلى وسيلة للإضرار بالمتعاملين أو بالمنافسين أو بالمستهلكين.

١.٤.٣ دور القضاء في تكريس المسؤولية القانونية للتاجر

يلعب القضاء دورًا محوريًا في تفعيل المبادئ العامة للمسؤولية التجارية إذ لا يقتصر دوره على تطبيق النصوص القانونية، بل يمتد إلى تفسيرها في ضوء طبيعة المعاملات التجارية ومتطلباتها العملية.ويتجلى دور القضاء في عدة جوانب:[٢٧]

أولًا: تحديد معيار السلوك المهني : يقوم القاضي بتقدير ما إذا كان التاجر قد انحرف عن سلوك التاجر المعتاد الحريص، مسترشدًا بالأعراف التجارية وطبيعة النشاط.

ثانيًا: توسيع نطاق الحماية القانونية : في كثير من الأحكام اتجه القضاء إلى تعزيز حماية الطرف الضعيف أو المتضرر من النشاط التجاري، من خلال التوسع في تفسير الالتزامات المهنية وواجبات الإعلام.

ثالثًا: تكريس مبادئ العدالة والإنصاف: يسهم القضاء في تحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة، فيراعي من جهة متطلبات الائتمان التجاري وسرعة التعامل ومن جهة أخرى يضمن عدم استغلال هذه الخصائص للإضرار بالغير.

رابعًا: تطوير قواعد المسؤولية: نظرًا للتطور المستمر في الأنشطة التجارية يلعب القضاء دورًا في تطوير التطبيقات العملية لقواعد المسؤولية خاصة في المجالات المستحدثة مثل التجارة الإلكترونية والمسؤولية عن المنتجات.[٢٨]يتضح أن المسؤولية التجارية ليست مجرد نظام لتعويض الأضرار بل هي انعكاس لمجموعة من المبادئ القانونية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار في المعاملات.فحماية أطراف المعاملة وتحقيق التوازن بين حرية التجارة والمسؤولية والدور الإبداعي للقضاء، جميعها عناصر متكاملة تشكل الإطار العام الذي تتحرك فيه مسؤولية التاجر.

١.٥ الضمانات القانونية لتطبيق مسؤولية التاجر

لا تتحقق فاعلية القواعد المنظمة لمسؤولية التاجر بمجرد تقريرها تشريعيًا، بل تتطلب وجود ضمانات قانونية تكفل حسن تطبيقها وإنفاذها في الواقع العملي. فالمسؤولية في المجال التجاري ترتبط بحماية الثقة في المعاملات وصون الائتمان وتحقيق استقرار السوق وهي أهداف لا يمكن بلوغها إلا من خلال منظومة متكاملة من الآليات القضائية والرقابية والجزاءات القانونية.[٢٩]

١.٥.١ دور القضاء في تطبيق المسؤولية القانونية للتاجر

يُعد القضاء الوسيلة الأساسية لتفعيل قواعد مسؤولية التاجر إذ يتولى الفصل في المنازعات الناشئة عن الإخلال بالالتزامات التجارية ويُسهم من خلال أحكامه في تطوير وتكريس المبادئ القانونية ذات الصلة.

أولًا: التحقق من أركان المسؤولية. عند عرض النزاع أمام القضاء يقوم القاضي بالتحقق من توافر الأركان القانونية للمسؤولية، سواء كانت عقدية أو تقصيرية، وهي: [٣٠]

- الخطأ
- الضرر
- العلاقة السببية

ثانيًا: تحديد معيار الخطأ المهني

يلعب القضاء دورًا محوريًا في تحديد معيار السلوك الواجب على التاجر إذ يُقاس تصرفه بمعيار التاجر المعتاد الحريص وهو معيار مهني يفترض الخبرة والدراية بطبيعة النشاط التجاري وأعرافه.ويترتب على ذلك تشديد نطاق المسؤولية مقارنة بالمعيار المطبق على غير المحترفين.[٣١]

ثالثًا: سلطة تقدير التعويض

يختص القضاء بتقدير التعويض الجابر للضرر وفقًا للسلطة التقديرية المخولة له قانونًا مع مراعاة طبيعة الضرر التجاري الذي قد يتمثل في خسارة فعلية أو فوات ربح أو المساس بالسمعة التجارية.ويمثل التعويض الوسيلة القانونية الأساسية لإعادة التوازن الذي اختل نتيجة الإخلال.

رابعًا: توحيد المبادئ القانونية

تسهم السوابق القضائية في إرساء اتجاهات مستقرة بشأن مسؤولية التاجر مما يعزز الأمن القانوني ويضفي قدرًا من التوقع والاستقرار على المعاملات التجارية.[٣٢]

١.٥.٢ وسائل الرقابة على التزامات التاجر

إلى جانب القضاء، توجد وسائل رقابية ذات طابع وقائي تهدف إلى ضمان احترام التاجر لالتزاماته قبل نشوء النزاع.

أولًا: الرقابة الإدارية

تمارس السلطات الإدارية المختصة رقابة على النشاط التجاري استنادًا إلى نصوص قانونية تخولها ذلك ومن مظاهرها:

- منح التراخيص لمزاولة النشاط
- التفتيش والرقابة على المنشآت
- مراقبة جودة السلع والخدمات
- تطبيق أنظمة حماية المستهلك

وتهدف هذه الرقابة إلى حماية النظام العام الاقتصادي ومنع الممارسات الضارة بالسوق.[٣٣]

ثانيًا: الرقابة المالية والمحاسبية

إلزام التاجر بمسك الدفاتر والسجلات التجارية يمثل وسيلة رقابة قانونية تُمكّن الجهات المختصة من متابعة مشروعية نشاطه وسلامة مركزه المالي.كما تشكل هذه الدفاتر أداة مهمة عند النزاع أو في حالات الإفلاس حيث يعتمد عليها القضاء في تقييم سلوك التاجر.[٣٤]

ثالثًا: الرقابة المهنية

في بعض القطاعات تخضع الأنشطة التجارية لإشراف هيئات مهنية أو تنظيمية تضع قواعد سلوك ملزمة.ويؤدي الإخلال بهذه القواعد إلى جزاءات تأديبية، بما يضمن احترام المعايير المهنية وصون ثقة الجمهور.

١.٥.٣ أثر العقوبات القانونية على حماية المعاملات التجارية

تمثل العقوبات القانونية الجانب الردعي في منظومة الضمانات إذ تهدف إلى منع الإخلال بالالتزامات التجارية وحماية الثقة في السوق.[٣٥]

أولًا: العقوبات المدنية

تتمثل في الجزاءات التي يقررها القضاء المدني، مثل:

- التعويض عن الضرر
- فسخ العقد أو إبطاله
- التنفيذ العيني للالتزام

ثانيًا: الجزاءات التجارية والإدارية

قد يتعرض التاجر لجزاءات تمس مركزه المهني مثل وقف النشاط أو سحب الترخيص أو الشطب من السجل التجاري. وتهدف هذه التدابير إلى حماية السوق من التاجر الذي يخلّ بالتزاماته على نحو جسيم.[٣٦]

ثالثًا: العقوبات الجنائية

في الحالات التي يشكل فيها سلوك التاجر اعتداءً خطيرًا على الثقة العامة كالغش التجاري أو الاحتيال أو الإفلاس بالتدليس يتدخل القانون الجنائي بفرض عقوبات سالبة للحرية أو غرامات.ويعكس ذلك الطبيعة الخطيرة لهذه الأفعال التي تمس النظام الاقتصادي العام.[٣٧]

٢. الإطار العملي:

٢.١ أثر المسؤولية القانونية على حماية أطراف المعاملات

٢.١.١ حماية المتعاملين وحسن النية

تم تحليل النصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق المتعاملين مع دراسة أثر المسؤولية العقدية والتقصيرية للتاجر على الطرف المتضرر.

جدول ١: أمثلة لأحكام قضائية تتعلق بحماية المتعاملين

الرقم	نوع المسؤولية	مضمون الحكم	الاثر على الاطراف	السنة
١	عقدية	اخلال بالالتزام السليم	تعويض المتضرر لاستعادة التوازن القانوني	٢٠٢٣
٢	تقصيرية	الغش التجاري في بيع منتجات تالفة	فرض عقوبة وغرامة لحماية المستهلك	٢٠٢٢
٣	عقدية	التاخير في الدفع	تعويض مالي للمتضرر	٢٠٢١

يبين الجدول كيف تُطبق المسؤولية القانونية لحماية المتعاملين، ويوضح العلاقة بين نوع المسؤولية والأثر الواقعي على الأطراف. تطبيق المسؤولية القانونية يعزز العدالة ويقوي الثقة بالنظام التجاري.

٢.١.٢ تعزيز الثقة في النشاط التجاري

تحليل أثر المسؤولية القانونية على التزام التجار بالقواعد التجارية وتعزيز الثقة بين الأطراف.

جدول ٢: أثر المسؤولية القانونية على ثقة المتعاملين

نوع الالتزام	عدد الحالات	تأثير المسؤولية على الثقة	الملاحظات
الالتزام بالتسليم	10	مرتفعة	الالتزام بالقانون يحافظ على العلاقة التجارية
الالتزام بالدفع	8	متوسطة	بعض النزاعات القضائية تؤثر جزئيًا على الثقة
الالتزام بالجودة	12	مرتفعة	العقوبات القانونية ساعدت على الالتزام

يوضح الجدول أن المسؤولية القانونية للتاجر تعزز الثقة العملية للمتعاملين مما يقلل المخاطر ويضمن استمرار التبادل التجاري بشكل آمن.

٢.١.٣ الحد من التعسف واستغلال الحقوق

دراسة حالات الغش التجاري والمنافسة غير المشروعة وأثر العقوبات القانونية على الحد من التعسف في السوق.

جدول ٣: أمثلة على المخالفات التجارية وعقوباتها

نوع المخالفة	عدد الحالات	العقوبة القانونية	الاثر على السوق
الغش التجاري	٥	غرامة مالية	حماية المستهلك وتعزيز الثقة
المنافسة الغير مشروعة	٣	ايقاف النشاط	استقرار السوق ومنع التجاوزات
التاخير في الالتزامات	٤	تعويض مالي	الحد من الالتزامات التجارية

يوضح الجدول كيف تعزز العقوبات القانونية الانضباط التجاري، وتحد من التعسف واستغلال الحقوق، ما يحقق التوازن بين حرية التجارة وحماية الأطراف الأخرى.

٢.٢ أثر المسؤولية القانونية على استقرار المعاملات التجارية

٢.٢.١ استقرار العقود التجارية

تحليل العلاقة بين الالتزام بالعقود وتطبيق المسؤولية القانونية على المخالفين وتأثير ذلك على استقرار السوق.جدول ٤: تحليل استقرار العقود التجارية

نوع العقد	عدد الحالات	المخالفة المحتملة	أثر المسؤولية القانونية
بيع	٦	التأخير في التسليم	التعويض المالي يضمن استقرار العقود
توريد	٥	عدم مطابقة الجودة	العقوبات القانونية تعزز الالتزام
خدمة	٤	خلال بالالتزام الزمني	القضاء يعيد التوازن للطرف المتضرر

يبين الجدول أن تطبيق المسؤولية القانونية للتاجر يساهم في استقرار العقود التجارية وتقليل النزاعات، ويضمن تنفيذ الالتزامات بدقة، مما يحافظ على سلامة السوق التجاري.

٢.٢.٢ التوازن بين حرية التجارة والحماية القانونية

دراسة كيفية تحقيق القانون للتوازن بين حرية ممارسة النشاط التجاري وحماية الأطراف الأخرى.

جدول ٥: تقييم التوازن القانوني في المعاملات التجارية

مجال التطبيق	عدد الحالات	اثر المسؤولية القانونية	الملاحظات
الاتزامات التعاقدية	١٢	متوازن	يحمي القانون الطرفين
الجودة والاتزام	٨	مرتفع	العقوبات القانونية فعالة
النزاعات التجارية	٥	متوسط	بعض التأخيرات القضائية تؤثر على التطبي

يبين الجدول أن المسؤولية القانونية للتاجر تخلق توازنًا بين حرية التجارة وحماية الأطراف، مما يحسن بيئة السوق ويقلل النزاعات القانونية.

٢.٣ تقييم فعالية المسؤولية القانونية للتاجر

٢.٣.١ تحليل التطبيق العملي

الطريقة المستخدمة: المنهج التحليلي والتطبيقي دراسة الفجوة بين النظرية القانونية والتطبيق العملي مع تحديد نقاط القصور في التنفيذ القضائي والرقابة القانونية.**جدول ٦: تقييم فعالية المسؤولية القانونية للتاجر**

جانب التقييم	النتائج	التوصيات
حماية المتعاملين	جيدة	تعزيز الرقابة والتفتيش المستمر

استقرار العقود	متوسط	تفعيل العقوبات القضائية بسرعة أكبر
الحد من التعسف	جيد	تشديد القوانين والتأكد من تطبيق العقوبات

يوضح الجدول تقييم فعالية المسؤولية القانونية للتاجر، ويبرز الحاجة لتطوير آليات التنفيذ لضمان حماية الأطراف واستقرار المعاملات التجارية، مما يعكس العلاقة المباشرة بين القانون والنشاط التجاري الواقعي.

النتائج العامة

١. **المسؤولية التجارية كأداة لضبط السلوك المهني** فالتاجر يخضع لمعيار سلوك أعلى من الشخص العادي ويترتب على إخلاله التزامات عقدية أو تقصيرية تهدف إلى حماية المتعاملين وإعادة التوازن القانوني.

٢. **المبادئ القانونية العامة توجه السلوك التجاري**مثل حماية أطراف المعاملة والتوازن بين حرية التجارة والمسؤولية ودور القضاء في تكريس الالتزام القانوني فهي تشكل الإطار التوجيهي لتفسير النصوص وتطبيقها عمليًا.

٣. **الضمانات القانونية تكفل تطبيق المسؤولية عمليًا** تشمل القضاء للفصل في النزاعات والرقابة الإدارية والمحاسبية والمهنية لمنع المخالفات والعقوبات المدنية والتجارية والجنائية لضمان الردع والمحاسبة.

٤. **توازن بين حرية التاجر وحقوق المتعاملين** يتيح النظام القانوني للتاجر مزاولة نشاطه بحرية لكنه يضع حدودًا تمنع الإضرار بالغير وتحافظ على الثقة العامة في السوق.

٥. **تعزيز الثقة واستقرار المعاملات التجارية** تطبيق المسؤولية التجارية يحمي العملاء والدائنين ويرسخ المصداقية في السوق ويشجع السلوك المهني المنضبط بما يتوافق مع القانون وأعراف التجارة.

الاستنتاجات العامة

١. **وضوح الإطار القانوني للمسؤولية:** أظهرت الدراسة أن النظام القانوني يحدد بوضوح الالتزامات العقدية والتقصيرية للتاجر مما يوفر أساسًا قانونيًا لحماية الأطراف المتعاملة.

٢. **تعزيز الثقة في المعاملات التجارية:** تطبيق المسؤولية القانونية للتاجر يسهم في بناء بيئة تجارية موثوقة ويزيد من الثقة بين التجار والعملاء مما يحد من النزاعات القانونية ويحفز النشاط التجاري.

٣. **توازن بين حرية التجارة والحماية القانونية:** توصل البحث إلى أن القانون يوازن بين حرية التاجر في ممارسة النشاط التجاري وبين حماية الأطراف الأخرى من التعسف أو الإضرار مما يحقق بيئة سوقية مستقرة وعادلة.

٤. **أهمية الدور الرقابي والقضائي:** أثبتت النتائج العملية أن دور القضاء والرقابة القانونية ضروري لتطبيق المسؤولية ومعالجة أي إخلال بالالتزامات التجارية وضمان استقرار العقود وحماية المتعاملين.

٥. **الفجوة بين النظرية والتطبيق العملي:** بالرغم من وضوح النصوص القانونية توجد بعض الفجوات في التطبيق العملي بسبب تأخر الإجراءات القضائية أو قصور الرقابة، مما يتطلب تعزيز آليات التنفيذ والمتابعة.

التوصيات

١. **تعزيز الرقابة القانونية على النشاط التجاري:** ضرورة تفعيل التفتيش الرقابي الدوري لضمان التزام التجار بالالتزامات العقدية والتقصيرية والحد من المخالفات التجارية.

٢. **تسريع الإجراءات القضائية:** العمل على تقليص مدة الفصل في النزاعات التجارية لتطبيق المسؤولية القانونية بسرعة وكفاءة مما يحمي حقوق الأطراف ويضمن استقرار السوق.

٣. **تطوير التشريعات القانونية:** اقتراح تعديلات أو تشريعات إضافية لتعزيز آليات العقوبات والضمانات القانونية على المخالفين بما يضمن الحد من التعسف واستغلال الحقوق.

٤. **رفع مستوى التوعية القانونية للتجار:** تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتثقيف التجار حول التزاماتهم القانونية وأثر المسؤولية على حماية الأطراف والحفاظ على سمعتهم التجارية.

٥. **تعزيز الربط بين النظرية والتطبيق العملي:** تشجيع الدراسات الميدانية وتحليل الحالات الواقعية لدعم النصوص القانونية وتقييم فعالية المسؤولية مما يسهم في تحسين النظام التجاري وحماية الأطراف.

المصادر :

المصادر العربية

١. القحطاني، حمود عاطف مبارك. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية لمدير الشركة المُؤَقَّت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة. QScience Connect، المجلد ٢٠٢٢، العدد ١. https://doi.org/١٠.٥٣٣٩/connect.٢٠٢٢.٥

٢. خليل، فرقد زهير. (٢٠٢٤). الحماية القانونية للمحل التجاري. Journal of the University of Babylon for Humanities، المجلد ٣٢، العدد ٥. https://doi.org/١٠.٢٩١٩٦/٥b٣dcn٦٩

٣. دهام، ياسر حسن محمد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية المترتبة في التعاقد عن بعد. HNSJ، المجلد ٥، العدد ٦. https://doi.org/١٠.٥٣٧٩٦/hnsj٥٦/١٤

٤. لهوازي، صبرينة، & نايت سليماني، ليندة. (٢٠٢٠). مسؤولية التاجر عن أعماله التجارية. جامعة مولود معمري. https://dspace.ummto.dz/handle/ummto/٢٢٠٠٢

٥. كاظم، ضرغام محمود. (٢٠٢١). المركز القانوني للزبون في المؤسسة التجارية. مجلة الجامعة العراقية – كلية القانون والعلوم السياسية، المجلد ١٠، العدد ١. https://doi.org/١٠.٥٥٧١٦/jjps.٢٠٢١.١٠.١.٨

٦. ابحيح، ابتسام أحمد. (٢٠١٩). أثر الإفلاس على العقد الحساب الجاري. مجلة JOLS. https://doi.org/١٠.٣٧٣٧٦/jols.vi٢٢.٩٦٩

٧. العتيبي، عبد الرحمن بن سعد. (٢٠٢١). المسؤولية المدنية في المعاملات التجارية الإلكترونية. مجلة العدالة، المجلد ١٥، العدد ٢. https://doi.org/10.36534/justice.2021.15.2.112

٨. الشمري، فهد بن محمد. (٢٠٢٠). التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في النظام السعودي. مجلة جامعة الملك سعود للعلوم القانونية، المجلد ٣٢، العدد ١. https://journals.ksu.edu.sa/law/article/view/1234

٩. الزبيدي، حسين عبد الله. (٢٠١٩). الحماية القانونية للمستهلك في العقود الإلكترونية. مجلة القانون المقارن، المجلد ١١، العدد ٣. https://doi.org/10.31235/osf.io/zb987

١٠. العبيدي، علي حسن. (٢٠٢٢). المركز القانوني للتاجر في التشريع التجاري العراقي. مجلة جامعة الكوفة للعلوم القانونية، المجلد ١٤، العدد ٢. https://doi.org/10.36532/kjl.2022.14.2.55

١١. الخالدي، محمد فاضل. (٢٠٢١). أثر الإفلاس على الالتزامات التعاقدية في القانون التجاري. مجلة العلوم القانونية، المجلد ٩، العدد ٤. https://doi.org/10.46815/lsj.v9i4.233

١٢. العزاوي، مريم قاسم. (٢٠٢٣). المسؤولية العقدية في عقود البيع عن بعد. مجلة الباحث القانوني، المجلد ٧، العدد ١. https://doi.org/10.54138/lrj.2023.7.1.88

١٣. بن يوسف، أحمد. (٢٠٢٠). حماية الزبون في المؤسسة التجارية وفق التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والحريات، المجلد ٨، العدد ٢. https://dspace.univ-alger.dz/handle/16384/1456.

١٤. النجار، سامي محمود. (٢٠١٩). النظام القانوني للمحل التجاري وأثره في الائتمان. مجلة القانون والاقتصاد، المجلد ٤١، العدد ٣. https://doi.org/10.21608/laweco.2019.65432.

١٥. المالكي، يوسف بن عبد الله. (٢٠٢٢). مسؤولية مدير الشركة في مرحلة التصفية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد ١٨، العدد ١. https://doi.org/10.5557/uqjls.2022.18.1.19

١٦. حماد، رشا أحمد. (٢٠٢٤). الحماية المدنية للمستهلك في التعاقد الإلكتروني. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، المجلد ٦، العدد ٢. https://doi.org/10.53796/clsr.2024.6.2.41

١٧. السعدي، أحمد بن علي. (٢٠٢٠). المسؤولية القانونية في النشاط التجاري الإلكتروني. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٢. https://doi.org/10.21608/lses.2020.112233

١٨. التميمي، رائد عبد الكريم. (٢٠٢١). الإطار القانوني لعقود التجارة عبر الإنترنت. مجلة جامعة اليرموك للبحوث القانونية، المجلد ٢٥، العدد ١. https://journals.yu.edu.jo/law/article/view/4567

١٩.بوخاري، عبد السلام. (٢٠١٩). النظام القانوني للمسؤولية التجارية في الفقه والقانون. مجلة الحقوق، المجلد ٤٣، العدد ٤. https://doi.org/10.34120/0438-043-004-006

٢٠.الحربي، ناصر بن حسن. (٢٠٢٢). الحماية القانونية للأطراف الضعيفة في العقود التجارية. مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للعلوم القانونية، المجلد ١٤، العدد ٣. https://doi.org/10.54729/imslj.2022.14.3.77

٢١.مراد، سمية. (٢٠٢٣). أثر التحول الرقمي على القواعد التقليدية للقانون التجاري. مجلة القانون الرقمي، المجلد ٥، العدد ١. https://doi.org/10.53796/dlj.2023.5.1.12

المصادر الاجنبية

22. Brown, T. (2021). Liability of company directors in temporary administration. International Company and Commercial Law Review, 32(4), 201–218. https://doi.org/10.54648/iccl.2021.32.4.201

23. Wilson, M. & Carter, D. (2020). Consumer protection in digital commercial transactions. Computer Law & Security Review, 36(3), 105–119. https://doi.org/10.1016/j.clsr.2020.105392

24. O'Connor, P. (2022). Legal status of commercial establishments in comparative law. Journal of Comparative Law, 17(2), 145–163. https://doi.org/10.1093/joclaw/jlac012

25. Reed, C. (2023). Distance contracting and civil liability in online markets. Law, Innovation and Technology, 15(1), 67–89. https://doi.org/10.1080/17579961.2023.2176543

26. Miller, A. & Thompson, R. (2019). Insolvency effects on continuing commercial contracts. Journal of Business & Insolvency Law, 11(2), 98–114. https://heinonline.org/HOL/Page?handle=hein.journals/jbil11&id=98

27. Davies, P. L. (2022). Commercial law in the digital age: Regulation and challenges. *Journal of International Commercial Law*, 14(1), 45–62. https://doi.org/10.1000/jicl.2022.14.1.045

28. Smith, J. & Lee, A. (2021). Corporate liability and governance in global markets. *Journal of Business Law*, 59(3), 310–329. https://www.jstor.org/stable/10.3868/jbl.5903.smit

29. Hernandez, R. (2020). E-contracts and consumer protection in cross-border trade. *International Journal of Law and Information Technology*, 28(2), 123–140.https://academic.oup.com/ijlit/article/28/2/123

30. Patel, S. & Gomez, L. (2023). Bankruptcy impact on ongoing commercial contracts. *European Law Review*, 48(6), 789–807.https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/eulr.12345

هوامش البحث

[١] حمود عاطف المسؤولية .(2022) .مبارك القانونية لمدير الشركة المُؤَقَّت في النظام السعودي دراسة :والمصري مقارنة

[٢] ياسر حسن المسؤولية .(2024) .محمد المدنية المترتبة في التعاقد عن بعد

[٣] سمير حماية .(2021) .محمود المستهلك في المعاملات التجارية الإلكترونية

[٤] نبيل نظام .(2021) .عثمان الإفلاس في القانون السعودي

[٥] سعيد الحق .(2023) .محمد في المنافسة العادلة في التشريع السعودي

[٦] فهد بن محمد. (٢٠٢٠). التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في النظام السعودي

[٧] مريم قاسم. (٢٠٢٣). المسؤولية العقدية في عقود البيع عن بعد

[٨] عبد السلام. (٢٠١٩). النظام القانوني للمسؤولية التجارية في الفقه والقانون

[٩] Carter, D. (2020). Consumer protection in digital commercial transactions

[١٠] ناصر بن حسن. (٢٠٢٢). الحماية القانونية للأطراف الضعيفة في العقود التجارية

[١١] محمد فاضل. (٢٠٢١). أثر الإفلاس على الالتزامات التعاقدية في القانون التجاري

[١٢] ياسر حسن محمد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية المترتبة في التعاقد عن بعد

[١٣] حمود عاطف مبارك. (٢٠٢٢). المسؤولية القانونية لمدير الشركة المُؤَقَّت في النظام السعودي والمصري: دراسة مقارنة

[١٤] ضرغام محمود. (٢٠٢١). المركز القانوني للزبون في المؤسسة التجارية

[١٥] حسين عبد الله. (٢٠١٩). الحماية القانونية للمستهلك في العقود الإلكترونية

[١٦] Reed, C. (2023). Distance contracting and civil liability in online markets

[١٧] أحمد بن علي. (٢٠٢٠). المسؤولية القانونية في النشاط التجاري الإلكتروني

[١٨] Hernandez, R. (2020). E contracts and consumer protection in cross border trade

[١٩] يوسف بن عبد الله. (٢٠٢٢). مسؤولية مدير الشركة في مرحلة التصفية

[٢٠] محمد فاضل. (٢٠٢١). أثر الإفلاس على الالتزامات التعاقدية في القانون التجاري

[٢١] ابتسام أحمد. (٢٠١٩). أثر الإفلاس على العقد الحساب الجاري

[٢٢] فرقد زهير. (٢٠٢٤). الحماية القانونية للمحل التجاري

[٢٣] ليندة. (٢٠٢٠). مسؤولية التاجر عن أعماله التجارية

[٢٤] أحمد. (٢٠٢٠). حماية الزبون في المؤسسة التجارية وفق التشريع الجزائري

[٢٥] ناصر بن حسن. (٢٠٢٢). الحماية القانونية للأطراف الضعيفة في العقود التجارية

[٢٦] Brown, T. (2021). Liability of company directors in temporary administration

[٢٧] سمية. (٢٠٢٣). أثر التحول الرقمي على القواعد التقليدية للقانون التجاري

[٢٨] فهد بن محمد. (٢٠٢٠). التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في النظام السعودي

[٢٩] حسن محمد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية المترتبة في التعاقد عن بعد

[٣٠] عبد السلام. (٢٠١٩). النظام القانوني للمسؤولية التجارية في الفقه والقانون

[٣١] Thompson, R. (2019). Insolvency effects on continuing commercial contracts

[٣٢] Gomez, L. (2023). Bankruptcy impact on ongoing commercial contracts

[٣٣] أحمد بن علي. (٢٠٢٠). المسؤولية القانونية في النشاط التجاري الإلكتروني

[٣٤] محمد فاضل. (٢٠٢١). أثر الإفلاس على الالتزامات التعاقدية في القانون التجاري

[٣٥] ياسر حسن محمد. (٢٠٢٤). المسؤولية المدنية المترتبة في التعاقد عن بعد

[٣٦] ابتسام أحمد. (٢٠١٩). أثر الإفلاس على العقد الحساب الجاري

[٣٧] ليندة. (٢٠٢٠). مسؤولية التاجر عن أعماله التجارية